

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، موجهة من البعثة الدائمة للمكسيك إلى الأمين العام بالإنبابة لمؤتمر نزع السلاح، تحيل بها الموجز الذي أعده الرئيس عن الفترة التي تقابل مدة الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥ التي تولتها المكسيك من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

تُهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى الأمين العام بالإنبابة لمؤتمر نزع السلاح، وتشرف بأن تشير إلى دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥.

وترجو البعثة الدائمة للمكسيك، بالنيابة عن رئيس مؤتمر نزع السلاح، تسجيل الوثيقة المرفقة المعنونة "موجز الرئيس" وتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة الاستعمال



موجز الرئيس

الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥، جنيف، ١٩ كانون الثاني/يناير - ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

السيد خورخي لوموناكو، سفير المكسيك

بداية دورة عام ٢٠١٥

١- عُقدت الجلسة العامة الأولى تحت رئاسة المكسيك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد أعرب الرئيس خلال تلك الجلسة عن التزامه ببذل قصارى جهده للإسهام في تمكين مؤتمر نزع السلاح من التصدي للتحديات التي يواجهها. وأطلع الرئيس الأعضاء، في معرض تذكيره بالحاجة المتزايدة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف وبغية الشروع مبكراً في العمل الموضوعي خلال دورة عام ٢٠١٥، على المشاورات غير الرسمية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والتي دعيت فيها الدول الأعضاء، من خلال مجموعاتها الإقليمية، إلى الاجتماع بالرئيس الجديد. وأطلع الرئيس أيضاً أعضاء مؤتمر نزع السلاح على المشاورات التي جرت مع المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة وممثلي المجتمع المدني.

٢- ودعا الرئيس الأعضاء إلى التحلي بروح الإبداع واتخاذ مواقف بناءة ومساعدته على التغلب على القيود المصطنعة التي جرى فرضها منذ أكثر من عقد من الزمن؛ وإلى التمييز بين القواعد والتقاليد والخرافات. وطلب الرئيس إلى الأعضاء استخدام مهاراتهم الدبلوماسية للمساعدة على توفير الحوافز اللازمة لإظهار الإرادة السياسية التي تشتد الحاجة إليها والتي لا غنى للمؤتمر عنها للاضطلاع بولايته والمساهمة في بناء عالم أكثر أمناً.

٣- ومن أجل وضع برنامج عمل للدورة، أشار الرئيس إلى أنه قد عمّم في ١٥ كانون الثاني/يناير، عن طريق الأمانة، على جميع الممثلين الدائمين ورؤساء وفود الدول الأعضاء رسالة يلتمس فيها منهم تقديم إسهاماتهم بشأن العناصر التي ينبغي أن يتضمنها برنامج العمل، فضلاً عن أية اقتراحات أخرى قد تكون لديهم. وفي هذا الصدد، قال الرئيس إنه إذا كان صحيحاً أن جميع الدول الأعضاء ترغب في وضع حد لحالة الافتقار إلى العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، فسوف لن يكون من الصعب اعتماد برنامج عمل.

٤- وفي ختام ملاحظاته، ذكر الرئيس أنه قد قيل ما يكفي عن المأزق الراهن وأن عام ٢٠١٥ يمثل فرصة لتغيير الديناميات والتغلب على الجمود الذي ساد في السنوات السابقة، والعودة فوراً إلى الدبلوماسية الفعالة المتعددة الأطراف.

٥- وخلال تلك الجلسة العامة، نقل السيد مايكل مولر، الأمين العام بالإنبابة لمؤتمر نزع السلاح، رسالة إلى مؤتمر نزع السلاح باسم الأمين العام للأمم المتحدة. وقد أقر الأمين العام في بيانه هذا بالجهود الحثيثة والإبداعية التي بذلت خلال العام الماضي لإعادة المؤتمر إلى العمل.

وأعرب أيضاً عن ارتياحه لاهتداء مؤتمر نزع السلاح إلى سبل مواصلة المداولات بشأن المسائل الموضوعية، على الرغم من السنوات الطويلة التي اتسمت بالجمود. غير أنه أكد أن مؤتمر نزع السلاح ليس "مصمماً لأغراض التداول". وذكر، في معرض ملاحظته أن ولاية المؤتمر تتمثل في التفاوض، بأن "فعالية المؤتمر في نهاية المطاف سيحكم عليها استناداً إلى معيار واحد هو معيار القدرة على إبرام معاهدات نزع السلاح".

٦- وكُرِّست بقية الجلسة العامة لتقديم بيانات عامة أدلى بها الأعضاء ومثلو الدول المراقبة.

الجهود المبذولة من أجل اعتماد برنامج عمل دورة عام ٢٠١٥

٧- وقد ركزت الجلستان العامتان المعقودتان في ٢٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير على الجهود الرامية إلى اعتماد برنامج العمل. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس مشروع برنامج عمل (CD/WP.584) للنظر فيه واعتماده. وأفاد الرئيس لدى تقديم هذا المشروع بأن الطريق الذي يتعين اتباعه محدد بشكل جيد في النظام الداخلي، حيث تنص المادة ٢٨ منه على أن "يضع المؤتمر، في مستهل دورته السنوية، برنامجاً لعمله على أساس جدول أعماله، يشمل جدولاً زمنياً لأنشطته خلال تلك الدورة، على أن يراعي كذلك التوصيات والمقترحات والقرارات المشار إليها في المادة ٢٧". وتنص المادة ٢٩ على أن "يضع رئيس المؤتمر، بمساعدة الأمين العام، جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل، ويعرضان على المؤتمر للنظر فيهما واعتمادهما".

٨- ولاحظ الرئيس أنه كان قد طلب، لدى إعداد مشروع برنامج عمله، مساعدة الأمانة لإعداد "ثبّت بالولايات المسندة إلى مؤتمر نزع السلاح من قبيل الجمعية العامة" في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٤. وذكر أن الأساس الذي استندت إليه الرئاسة وراعتة في وضع مشروع برنامج العمل يتمثل في الوثائق التالية: ثبّت الولايات؛ والمعلومات المقدمة إليه من الأعضاء أثناء الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ والبيانات المقدمة خلال الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الخمس عشرة السابقة؛ وقرارات المؤتمر؛ ومشاريع برامج العمل السابقة؛ والردود الخطية الـ ١٥ على الرسالة التي عُيِّمت في ١٥ كانون الثاني/يناير؛ والمعلومات المجمعة من المشاورات غير الرسمية الثنائية.

٩- وذكر الرئيس كذلك أنه استند في اقتراحه إلى جدول الأعمال المعتمد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (CD/2008). وأوضح أيضاً أن الرئاسة قد أعدت، بسبب تنافي بعض آراء الدول الأعضاء، مشروع برنامج عمل يهدف إلى تمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته، ويتطلب صيغة توفيقية، والتعامل معه كرزمة واحدة.

١٠- وفي هذا الصدد، طلب الرئيس إلى المؤتمر أن يأخذ في الاعتبار ما يلي لدى النظر في الاقتراح بمجمله:

(أ) البنود المقترحة للتفاوض هي بنود مستمدة من جدول الأعمال الذي يتميز بالفعل بالتوازن والشمول. ومن ثم، فليست هناك حاجة للسعي إلى تحقيق التوازن إذا تسنى تغطية جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال؛

(ب) من غير الضروري استحداث ولايات للهيئات الفرعية، بالنظر إلى أن لدى مؤتمر نزع السلاح بالفعل ولاية شاملة؛

(ج) لقد استطاع مؤتمر نزع السلاح في الماضي التفاوض بشأن عدة مسائل في الوقت نفسه، ولكنه لم يتوصل إلى اتفاق إلاّ بشأن عدد قليل منها، وأسفر البعض منها عن إبرام معاهدات؛

(د) قد ينطوي تصنيف البنود أيضاً على خطر توهم الإهمال، وقد انطلقت بعض المحاولات الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل من فكرة التفاوض بشأن القضايا الأقل أهمية على حساب الأولويات، لكون التركيز على الأولويات لم يمض بنا بعيداً؛

(هـ) يمكن تناول جميع المسائل بالتساوي، على الأقل من الناحية الإجرائية، وسوف يمضي المؤتمر في معالجتها على حسب ما تستحق؛

(و) يصف الجزء الأول من مشروع برنامج العمل أنشطة المؤتمر لدورة عام ٢٠١٥، ويتضمن الجزء الثاني الجدول الزمني المتعلق بتلك الأنشطة وفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي؛

(ز) لدى إعداد الاقتراح، أخذت الرئاسة في الاعتبار أن الوقت المخصص في الجدول الزمني للأنشطة من أجل التفاوض بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال لن يسمح باختتام المفاوضات بشأن أي موضوع من المواضيع التي يجب أن يستوفى بحثها. وعلى الرغم من ذلك، فقد رأى الرئيس أن كل تقدم طفيف قد يجزره مؤتمر نزع السلاح سيعتبر تقدماً هاماً، بالنظر إلى عدم تمكن المؤتمر على مدى سنوات عديدة من المضي قدماً. وعلاوة على ذلك، شدد الرئيس على أن أي اتفاق يجري التوصل إليه سيرسي الأساس الذي يمكن الاستناد إليه أثناء دورات المؤتمر القادمة؛

(ح) من أجل إتاحة الوقت الكافي لتغطية جميع البنود الواردة في جدول الأعمال (CD/2008)، فإن مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى الشروع في عمله الموضوعي في الأسبوع التالي. ويقتضي ذلك أن يتخذ الإجراء المتعلق بالاقتراح في نفس الأسبوع الذي يقدم فيه هذا الاقتراح.

١١ - وطلب الرئيس إلى جميع الأعضاء النظر بعناية في مشروع برنامج العمل من أجل استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح والقيام بذلك بعقل منفتح، على أساس أن معظم الأعضاء قد أعربوا عن التزامهم بإعادة هذه الهيئة إلى العمل مرة أخرى، وأكدوا في مناسبات متعددة وجوب أن يسهم المؤتمر في إحلال السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين من خلال تنفيذ ولايته. وأضاف أن اعتماد القرار لن يكون صعباً كما قد يبدو، لأنه سيكون

متسقاً مع الالتزام المشترك للأعضاء بالمضي قدماً بمعالجة المواضيع الواردة في جدول الأعمال وبمستقبل وأهمية هذا المنتدى بالنسبة لنظام نزع السلاح.

١٢- وعقب تقديم مشروع برنامج العمل، جرى تبادل أولي للآراء.

١٣- وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أوضح الرئيس، قبل اتخاذ إجراء بشأن مشروع برنامج العمل، أن هذا المشروع يشكل رزمة واحدة، ومن ثم فإن تغيير مضمونه أو إضافة عناصر أخرى إليه أو إلغاء أي عنصر من عناصره، سيغير من جوهره كبرنامج عمل توفيقى. ورأى الرئيس، في معرض إقراره بإمكانية إدخال بعض التغييرات التحريرية التي قد تسهم في زيادة دقة النص، أنه من غير المناسب إجراء عملية صياغة لهذا النص.

١٤- واقترح الرئيس خلال الجلسة العامة اعتماد مشروع برنامج العمل (CD/WP.584). وبعد مزيد من تبادل الآراء، عارض أحد الوفود اعتماد هذا المشروع.

١٥- ونتيجة لذلك، قال الرئيس إنه من المؤسف أن يُضَيِّع مؤتمر نزع السلاح، مرة أخرى، فرصة اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يتيح استئناف المفاوضات الموضوعية في وقت مبكر في إطار بنود جدول أعماله.

١٦- وفي الجلسة العامة المعقودة في ٤ شباط/فبراير، قيّم الرئيس الجهود التي بذلتها الرئاسة من أجل اعتماد برنامج عمل. ورأى أنه لا ينبغي اعتبار العجز المستمرة لمؤتمر نزع السلاح عن اعتماد برنامج عمل فشلاً أو خطأ يعزى إلى عضو واحد فقط من أعضاء المؤتمر، بل ينبغي اعتباره فشلاً جماعياً. ولاحظ الرئيس أيضاً أن بعض الوفود ربما كانت ستبدي معارضتها لعناصر أخرى من المشروع، لو أن النقاش سلك منحى مختلفاً قليلاً، وقد يفضل العديد من الوفود تمديد النقاش وتأجيل اتخاذ الإجراء. ولن يكون هذا الأمر مفاجأة لأحد، فقد شهد مؤتمر نزع السلاح حالات مماثلة في مرات عديدة.

١٧- وأكد الرئيس للمؤتمر أن جميع الأعضاء يتقاسمون المسؤولية لأنهم شاركوا في بناء نظام يمنح لفرادى الأعضاء سلطة الاعتراض على القرارات الإجرائية ونقضها. وقد أصبح هذا النظام يعتبر توافق الآراء قاعدة بدلاً من أن يكون نظاماً يجسّد الطموح المشترك للتوصل إلى اتفاق. وطلب من الأعضاء ألا ينسوا أن توافق الآراء يختلف عن الإجماع.

١٨- وذكر الرئيس أن رئاسته تدرج في باب المجاملة العديد من التعليقات التي أفادت بأن المؤتمر قد بات قاب قوسين أو أدنى من اعتماد مشروع برنامج العمل الذي اقترحه. وأشار إلى أنه عمل بجد لتحقيق هذه الغاية، ومن المحتمل أن الرئاسة أوشكت على بلوغ هذه الغاية، ولكن التحدي الكامن في الفقرة المتنازع عليها في المشروع يدل على الانقسام الذي واجهه مؤتمر نزع السلاح على مدى سنوات. وأكد الرئيس أنه لا يمكن رأب هذا الشرخ عن طريق عملية صياغة كما اقترح البعض.

١٩- وأضاف قائلاً إن الرئاسة قد حصلت، في إطار هذه العملية، على صورة واضحة للغاية لمواقف الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، وتبينت أن معظم الدول الأعضاء تقف موقفاً ثابتاً من مسائل وأولويات معينة. وعلاوة على ذلك، فقد كان من الواضح أن بعض آراء الدول الأعضاء متنافية. وبينما أعرب بلد واحد بشكل صريح عن عدم قبوله لبرنامج عمل يتضمن مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن دولاً أعضاء أخرى أعلنت بوضوح أن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى تشكل إحدى الأولويات. وأكدت الأغلبية العظمى من أعضاء المجموعة الأخيرة آراءها القائلة بوجود التفاوض بشأن هذه المعاهدة في إطار الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299.

٢٠- ولم تتجاهل الرئاسة، لدى وضع مشروع برنامج العمل، الآراء التي أعربت عنها مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء التي رأت أن معاهدة من هذا القبيل ستشكل خطوة منطقية في إطار السعي نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وأنها ينبغي أن تكون الهدف النهائي لعمل مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، فقد أدرج المشروع المعروض على المؤتمر المسائل المطروحة من قِبَل جميع أعضاء المؤتمر، ولم يركز اهتمامه على ما يفضله أحد الوفود فقط، ولا حتى على ما يفضله وفد المكسيك.

٢١- وقال الرئيس إن هذا الوضع يوضح أيضاً السبب الذي دعا الرئاسة إلى وضع مشروع برنامج عمل ينبغي التعامل معه كرزمة واحدة، وكرتيب توفيقى فيما بين الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إن هذا الأمر يفسر أيضاً لماذا يؤدي تغيير مضمون المشروع، بإضافة أو حذف أحد عناصره، إلى تغير جوهره كبرنامج عمل توفيقى، ولماذا رأت الرئاسة أنه من غير المناسب الاضطلاع بعملية إعادة صياغة لمشروع برنامج العمل، على الرغم من إقرارها بإمكانية إدخال بعض التغييرات التحريرية التي قد تسهم في زيادة دقة النص.

٢٢- ولاحظ الرئيس كذلك أن مشروع برنامج العمل المقدم من أجل اعتماده يشكل بالفعل وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح. وأكد الرئيس أن هذا المشروع قد أصبح جزءاً من وثائق مؤتمر نزع السلاح وهو الآن في عهدة المؤتمر، وبخاصة في عهدة رؤسائه القادمين.

٢٣- وفي هذا الصدد، أبلغ الرئيس مؤتمر نزع السلاح أنه اجتمع مع زملائه في مجموعة الرؤساء الستة، وأخبرهم بما تردد بقوة على مسامعهم من أصوات عديدة تصر على ضرورة أن يسعى المؤتمر من جديد إلى اعتماد مشروع برنامج العمل. ومع ذلك، فقد لاحظ الرئيس أن القيام بمحاولة أخرى يتنافى مع حسه بالمسؤولية، ولا يتفق مع مبادئ المكسيك ومع روح وحدة رزمة العناصر التي قدمها في المشروع. وعلاوة على ذلك، أعرب عن صدق اعتقاده بعدم إمكانية حل هذه المسألة في الأسبوعين المتبقين له كرئيس، وهو كان يأمل أن يستغلها لتنفيذ برنامج عمل معتمد. ومع ذلك، فلا ينبغي أن يمنع هذا الوضع الرؤساء القادمين من القيام بمحاولات أخرى، إذا ما قرروا ذلك، وفي هذه الحالة سيحظون بدعم المكسيك الخالص.

٢٤- وأعرب الرئيس عن امتنانه للوفود التي أيدت المشروع الذي قدمه. وقال إن الرئاسة لم تأسف ولو للحظة واحدة على كل جهد بذلته، وعلى محاولتها اعتماد استراتيجية مخفوفة بتحديات كبيرة. وأكد أن الرئاسة فخورة بالجهود التي بذلتها، وتعرب عن أملها الصادق في أن تكون قد قدمت مساهمة مفيدة لمؤتمر نزع السلاح.

٢٥- وبعد ذلك، أعلن الرئيس أنه سيكرس بقية مدة رئاسته لمناقشة المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للمؤتمر. وسيركز عمله بصفة خاصة على ثلاثة مواضيع هي: مشاركة المجتمع المدني، وأساليب العمل، وتوسيع العضوية.

تبادل الآراء بشأن المضي قدماً في تناول البنود المدرجة في جدول الأعمال الذي اعتمده المؤتمر

٢٦- كُرسَت الجلسة العامة المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير لتبادل الآراء بشأن المضي قدماً في تناول البنود المدرجة في جدول الأعمال الذي اعتمده المؤتمر في ٢٠ كانون الثاني/يناير (CD/2008). وكان الغرض من هذه الجلسة العامة هو إفراح المجال أمام الدول الأعضاء والمراقبة للإدلاء ببيانات بشأن المسائل التي قد تسهم في بدء المفاوضات بشأن أي بند من البنود الموضوعية من جدول أعمال المؤتمر.

٢٧- وقبل انعقاد الجلسة العامة، أعربت الدول الأربع التالية عن رغبتها في الإدلاء ببيانات تتناول مواضيع معينة تتعلق بالبنود المدرجة في جدول الأعمال:

(أ) النمسا، التي قدمت إلى المؤتمر إحاطة بشأن مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وبشأن نتائجه؛

(ب) كوستاريكا، التي تحدثت عن مشروع اتفاقية الأسلحة النووية الذي اقترحه كوستاريكا وماليزيا؛

(ج) فرنسا، التي تحدثت عن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛

(د) الولايات المتحدة، التي تحدثت أيضاً عن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٨- وأفسح مجال للحوار التفاعلي لدى الانتهاء من تناول كل موضوع. وانهزت وفود أخرى، خلال هذه الجلسة، الفرصة للتحدث عن بنود أخرى مدرجة في جدول الأعمال والإدلاء ببيانات عامة.

الجهود المبذولة من أجل اعتماد قرار بشأن مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح

٢٩- شرع مؤتمر نزع السلاح يوم الأربعاء ٤ شباط/فبراير في مناقشة المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للمؤتمر. وجرى تبادل بناءً جدياً للآراء بشأن الاقتراح الذي قدمه الرئيس إلى المؤتمر بشأن مشاركة المجتمع المدني، والذي سُجّل بوصفه الوثيقة CD/WP.585. واستمع الرئيس باهتمام إلى الآراء والتعليقات التي أُبدت بشأن المشروع والتي دفعه الكثير منها إلى إجراء المزيد من المشاورات والتماس إيضاحات من عدد من الوفود بخصوص الملاحظات المقدمة. وأسفر ذلك عن تنقيح الاقتراح الذي عمم بعد ذلك في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، وسُجّل بوصفه الوثيقة CD/WP.585/Rev.1.

٣٠- وفي ١٠ شباط/فبراير، تبادل المجتمعون الآراء بشأن الاقتراح الجديد. وقبل أن تعطى الكلمة لتناول هذا الموضوع، أكد الرئيس أن المشروع الأصلي قد وضع على أساس افتراض أن استخدام اللغة التي سبق الاتفاق عليها، استناداً إلى النظام الداخلي للمؤتمر، سيخفف من معارضة المشروع. ولاحظ الرئيس أيضاً أن المشروع الجديد جاء أكثر تحفظاً بخصوص الدور المحتمل الذي قد يضطلع به المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح. وأوضح الرئيس أنه كان يفضل اتباع نهج أكثر تحريراً وأكثر انفتاحاً وشفافية فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، لكنه على استعداد لتقديم تنازلات من أجل ضمان اعتماد المشروع؛ وأعرب عن أمله في أن " يكون السائر على أحد جانبي الممر مستعداً لتقديم التنازلات التي يقدمها السائر على الجانب الآخر". ولاحظ الرئيس في الختام أن الطابع الأكثر تحفظاً الذي يتسم به المشروع الجديد يتمشى مع الممارسات السائدة في محافل الأمم المتحدة الأخرى.

٣١- وخلال المناقشة التي جرت بعد ذلك، بدا أنه من الضروري إجراء المزيد من التعديلات. ومن ثم، فقد اقترح الرئيس إدخال تعديلين شفويين على النص، وهما التعديلان الواردان في الوثيقة CD/WP.585/Rev.2، وأبلغ الرئيس الوفود بأنه ينبغي لها، لدى طلب التعليمات، التفكير في ما إذا كانت سترفض النهج التي قبلته في محافل أخرى لنزع السلاح ومراقبة التسلح، مثلما هو الحال في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣٢- ونوقش مشروع الاقتراح المنقح في ١٣ شباط/فبراير. وأخذت العديد من الوفود الكلمة لتأييد بقوة هذا الاقتراح، إلا أن أحد الوفود قال إنه سيعارض اعتماد مشروع الاقتراح.

٣٣- ودعت وفود مختلفة، أثناء مناقشة هذا الاقتراح، إلى إدراج هذه المسألة ضمن المناقشات التي ستجرى في إطار الفريق العامل المعني باستعراض أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح والذي سيُنظر في أمر إنشائه في وقت لاحق. وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس عن أمله في ألا تكون المواقف المعرب عنها سوى نوع من أساليب المماطلة، وقال إنه يتوقع أن تكون الوفود التي

اقترحت إدراج مسألة مشاركة المجتمع المدني في إطار مداولات الفريق العامل المعني باستعراض أساليب عمل المؤتمر على استعداد لتأييد إنشاء هذا الفريق.

الجهود المبذولة من أجل اعتماد قرار بشأن إنشاء فريق عامل يُعنى باستعراض أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح

٣٤- في ١٠ شباط/فبراير، قدم الرئيس مشروع مقرر يتعلق بإنشاء هيئة فرعية تعنى بالنظر في جميع المسائل المتصلة بأساليب عمل المؤتمر وباقتراح سبيل ناجح للمضي قدماً (CD/WP.586). وخلال هذه الجلسة العامة ونتيجة للمناقشة التي تلت ذلك، قدم الرئيس تعديلات شفوية ترد في الوثيقة CD/WP.586/Rev.1.

٣٥- وخلال الجلسة العامة المعقودة في ١٣ شباط/فبراير، فُتح باب التعليق على الوثيقة CD/WP.586/Rev.1. وقدمت بعض الوفود خلال المناقشة مقترحات تتعلق بالصياغة. ونتيجة لذلك، قدم الرئيس تنقيحين شفويين للمشروع، استناداً إلى مقترحات الصياغة التي قدمت خلال الجلسة والتي تتسق مع روح المشروع، ثم قدم الرئيس المشروع المعدل شفوياً من أجل اعتماده. وعارض أحد الوفود اعتماد المشروع الوارد في الوثيقة CD/WP.586/Rev.1، بصيغته المعدلة شفوياً.

المناقشات التفاعلية بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وبشأن إمكانية تعيين منسق خاص يُعنى بتوسيع عضوية المؤتمر

٣٦- شملت الجلسة العامة المعقودة في ١١ شباط/فبراير إجراء مناقشة تفاعلية بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. واقترح العديد من الوفود تعيين منسق خاص يُعنى بتوسيع عضوية المؤتمر، على أساس ألا يؤدي تعيين هذا المنسق تلقائياً إلى اتخاذ قرار بتوسيع العضوية، بل أن يسمح بتقييم الحالة الراهنة بشأن هذه المسألة وربما تقديم بعض التوصيات حول سبل المضي قدماً.

٣٧- وأجمل الرئيس المناقشة، فقال إنه قد أحاط علماً بوجود دعوة قوية من الأعضاء والدول المراقبة لتنفيذ المادة ٢ من النظام الداخلي التي تنص على أن "يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة". ثم قبل الاضطلاع بمهمة متابعة إمكانية تعيين منسق خاص يُعنى بمسألة توسيع عضوية المؤتمر.

٣٨- وخلال الجلسة العامة المعقودة في ١٣ شباط/فبراير، أبلغ الرئيس الوفود أنه، لسوء الحظ وبسبب قصر فترة الرئاسة على النحو المنصوص عليه في المادة ٩ من النظام الداخلي للمؤتمر، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها فور قبوله بالمهمة، لم يتبق لديه وقت كاف للعثور على مرشح مناسب للاضطلاع بمهمة المنسق الخاص المعني بتوسيع العضوية.

٣٩- وأعرب الرئيس عن أمله في أن يواصل زملاؤه في مجموعة الرؤساء الستة بذل الجهود من أجل تنفيذ المادة ٢ من النظام الداخلي وأن ينخرطوا في عملية استعراض للعضوية، بما في ذلك من خلال تعيين منسق خاص.

استنتاجات الرئاسة

٤٠- خلال الجلسة العامة المعقودة في ١٣ شباط/فبراير، أدلى الرئيس ببعض الملاحظات الختامية المعبرة عن رئاسته. وشكر الرئيس الأعضاء على التعليقات التي أبدوها بالإشارة إلى رئاسته ورحب على وجه الخصوص بالنقد البناء الذي تلقاه.

٤١- وقال الرئيس بعد ذلك إن الرئاسة قد بذلت، خلال أربعة أسابيع من العمل الشاق والمكثف، جهوداً دؤوبة من أجل اعتماد برنامج عمل يتيح استئناف المفاوضات الموضوعية في وقت مبكر في إطار بنود جدول أعماله. وقد التزمت الرئاسة، بعد استبعاد هذه الإمكانيات، بالمساهمة في إحداث تغيير في ثقافة مؤتمر نزع السلاح التي تشكل، في رأي الرئيس، أحد العوامل الرئيسية التي تكرر حالة الجمود السائدة في المؤتمر، وهو الهيئة التي لم تتمكن من إثبات أهميتها في المجتمع الدولي منذ أكثر من ١٥ عاماً.

٤٢- ولاحظ الرئيس أنه سوف يخرج بالعديد من الدروس المستفادة والكثير من الأدلة التي تدعم مواقف وحجج المكسيك والتي تمثل أكثرها إلحاحاً في ما يلي:

(أ) تُعدّ مدة الأسابيع الأربعة مدة قصيرة للغاية بالنسبة لأية رئاسة تسعى لتحقيق نتائج معقولة؛

(ب) يعتري منصب الرئاسة ضعف متأصل فيه، وربما كان ذلك متعمداً؛

(ج) لا يمكن لمجموعة الرؤساء الستة أن تعمل كمكتب، وأعضاؤها، مثلهم مثل الرئيس، لا يُنتخبون ولا يمثلون إلا أنفسهم؛

(د) كل ما ذكر أعلاه يشكل عقبة رئيسية تحول دون إحراز تقدم.

٤٣- وفي ختام الجلسة الأخيرة المعقودة برئاسة المكسيك، طرح الرئيس على المؤتمر السؤالين التاليين:

(أ) إذا كان مؤتمر نزع السلاح غير قادر، كما يقول البعض، على علاج حالة الشلل السائدة عن طريق تعديل أساليب العمل، وإذا كان من غير الممكن علاجها إلا بتوافر الإرادة السياسية، وإذا كان المسؤولون عن انعدام الإرادة السياسية، كما تبين السجلات، لا يمثلون سوى قلة قليلة من الأعضاء، فما هو الشيء الذي يرى هؤلاء الأعضاء أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح فعله بينما نتظر، نحن البقية، تغيير البيئة الأمنية في العالم وبروز الإرادة السياسية بصورة تلقائية؟ ذلك أن الأمر قد يستغرق أكثر من ١٨ عاماً آخر لحدوث تلك التغييرات؛

(ب) يرى الكثيرون في هذه القاعة أن السبيل الوحيد للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية سيكون من خلال اعتماد النهج التدريجي، وأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل للتفاوض الوحيد بشأن نزع السلاح. ويستتبع ذلك أن مؤتمر نزع السلاح هو العمود الفقري الذي يقوم عليه النهج التدريجي. وعلى ذلك، فإذا كان المؤتمر قد تعرض للشلل على مدى ١٨ عاماً، فهل يمكننا استنتاج أن النهج التدريجي قد توقف أيضاً عن العمل منذ ما يقرب من عقدين من الزمن؟
